المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: موقف الاسلاميين المعتدلين من الديمقراطية
اسم الكاتب: أ.م.د. رغد نصيف جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2451
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 18:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف الاسلاميين المعتدلين من الديمقراطية

أ.م.د. رغد نصيف جاسم
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

الملخص:
إن حكومة الإسلام تطمئن الناس وتؤمنهم، ولا تسلبهم أمنهم واطمئنانـهم , أي لا يعيش المسلم تحت باسها خائفا يترقب، ويخشى في كل ساعة: إن يهجموا عليه في داره، وينتزعوا منه روحه وأمواله وكل ما لديه، و يقتل الناس على الظنة والتهمة، ويحبس طويلا، وينفى من بلاده.
أما فيما يخص المجتمع فانه تركة للانظمة الاستبدادية، فقد افتقد المجتمع إلى دوره الاجتماعي المستقل، وأصبح قوة خاملة بمعايير العقل السياسي، وان السلطة المستبدة أدخلت البنية المجتمعية في مرحلة (العبودية المعممة)، وفيها تكون الجماهير خاضعة، قطيعية، عدوانية، وهذا يعود إلى فشل قيام دولة بالمعنى القانوني والسياسي، وجعل تشكيل الدولة مأزقاً بنيوياً.

المقدمة:

تسمح النظم الديمقراطية بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة بالتأثير في عملية صنع القرارات السياسية، واختيار القادة السياسيين، فيما تعطي الديمقراطية الشرعية للنظام السياسي، والمزيد من الاستقرار للمجتمع الذي يمتلك أفراده الحق الديمقراطي الذي يمكنه من معرفة مدى جودة الأداء الحكومي، وانتقال السلطة بطرق سلمية، لان القرارات تتخذ من اجل المواطنين أنفسهم، الأمر الذي يتطلب من المواطن الشعور بالانتماء لوطنه، وامتلاكه الحنكة السياسية كي يتمكن الناخبون من الاطلاع على آلية عمل النظام السياسي إذا ما أرادوا التأثير والتحكم بسلوك ممثليهم.

ومن ثم فإن ممارسة الديمقراطية هي: نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في النظام السياسي. وتتحكم في السلوك السياسي للمواطن عوامل عدة تتأثر إلى حد كبير بدرجة الوعي في المجتمع، و ينعكس وعي المجتمع على طبيعة النظام السياسي الذي هو نتاج للقوى الاجتماعية والسياسية التحديثية في المجتمع الناتجة بعد انهيار القوى التقليدية[1].

كما إن الديمقراطية هي ذلك الشكل من الممارسات السياسية الطوعية التي تتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.

---

[1] **Samuel p. Huntington and Joan M. Nelson No Easy Choice, political participation in developing countries, U.S.A 1976, p.3.**

أنّ الحكم الديمقراطي، يتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه، توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في كل مناخ اجتماعي وثقافي يهيأ الفرد لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد واطر سياسية وموضوعية بدقة لكي تنتظم العلاقة بين أفراد المجتمع، مع وجود التداول السلمي للسلطة والذي يعدّ من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية. ومما لا شك فيه انّ هذه القيم هي من صلب الدين الإسلامي والتي أكدت عليها جميع الديانات السماوية التي تقدس الإنسان وحقوقه.

وليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني أي قيمة من دون قدرة الأحزاب السياسية في الوصول إلى السلطة، ولا يمكن لحرية العمل السياسي لهذه الأحزاب أن تتكرس في إطار بنية سياسية إلا بإيجاد القواعد الدستورية التي تتولى انتقال السلطة السياسية[2].

ان إشكالية البحث مفادها عدم نجاح الأحزاب السياسية الدينية عند استلام السلطة، فيما جاءت فرضية الدراسة لبحثنا تتمثل في ان الحركات الإسلامية أغفلت سبل تحقيق الوعي الاجتماعي وتطوير بنى المجتمع متناسية بذلك ان الأحزاب الإسلامية هي بنت المجتمع، أي إذا كانت هذه الأحزاب تؤمن بالديمقراطية فلا بد أن تنبثق من مجتمع واع مؤمن بالديمقراطية.

وللإجابة على تساؤلاتنا قسمنا الدراسة إلى مبحثين تمثل المبحث الأول/ في الديمقراطية والحركات السياسية الإسلامية، فيما كان البحث الثاني/ الإسلاميون في النظام السياسي الديمقراطي، فضلا هن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: الديمقراطية والحركات السياسية الإسلامية:

في المستهل يمكن القول ان هنالك آراء مختلفة منها من تتبنى ومنها من تعارض فكرة الديمقراطية في الإسلام، اذ ينظر (عباس محمود العقاد) إلى: أنّ شريعة الإسلام هي أسبق الشرائع الأخرى في تقرير الديمقراطية الإنسانيّة، اذ انها حق يكتسبه الإنسان بإرادته ويقوم على أربعة أسس، وهي بذلك تختلف عن الأنظمة الديمقراطيّة الأخرى، وهذه الأسس كالآتي[3]:

1- المسؤولية الفردية، إذ لا يحاسب شخص بذنب اقترفه شخص آخر، فلا تزر وازرة وزر أخرى، قال تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ)[4].

2- جميع الحقوق عامة ومتساوية بين جميع البشر، فلا فرق بين إنسان وآخر بناءً على نسبه، أو حسبه، أو ماله.

3- وجوب تطبيق أولياء الأمور الحكم بالشورى.

3- التضامن والتكافل بين جميع أبناء الشعب على اختلاف الطبقات والطوائف؛ وذلك من أجل تحقيق المصلحة العامة.

فيما يرى من يعارض الديمقراطية أنّها: نظام غربي يقوم على حقيقة مفادها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، اذ نزع هذا الحكم من رجال الكنيسة (الأباطرة)، ولكن ينظر الإسلام في مسألة

---

[2] حسين علوان، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(4)، 1998،ص172.

[3] - عباس محمود العقاد (2005)، الديمقراطية في الإسلام، مصر: شركة نهضة مصر ، صفحة 29-33. بتصرّف.

[4] - سورة الأنعام، آية: 164.

الحكم بأنّ الحكم لله وحده،[5] وذلك استناداً لقوله تعالى: (وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا)[6] ، وكذلك قوله تعالى: (إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ)،[7] وهذا بناءً على أنّ نظام الله هو النظام الأصلح المتمثّل بالعدالة، فالله سبحانه وتعالى هو الأكثر علماً من الشعب بالأمور التي تصلح أحوال الناس، وبهذا لا بد من اتّباع الدين الذي يربّي النفوس على اتباع تقوى الله، وبالتالي تطبيق العدالة في جميع نواحي الحياة.[8] فيما يذهب معارضون اخرون للديمقراطية إلى القول بأنّ الديمقراطية لا تعني الحرية كما يدّعي البعض، وإنّما هي: حرية التعبير عن الرأي والاعتقاد، وحرية الابتعاد عن الأخلاق والسلوك، وذلك من منظور حرية الرأي[9].

ونرى ان مرتكزات الديمقراطية هي المبادئ الإنسانية (حقوق الإنسان)، والدين الإسلامي هو جوهر الإنسانية وانما هنالك اختلاف في نقاط معينة وليس جوهرية مع النظام الديمقراطي في الغرب فان الرد على ذلك يكون عبر تطبيق الديمقراطية في جوهرها الإنساني والتعامل مع قضايا المجتمع المختلفة وفق الدين الإسلامي.

أما التعددية السياسية فهي: شرط أساسي من شروط الديمقراطية، وتتمثل بوجود أحزاب سياسية مختلفة في برامجها او إيديولوجيتها، وتتنافس بحرية فيما بينها على السلطة في إطار عملية انتخابية ديمقراطية تجري بشكل دوري،اذ يصف الدكتور (احمد صدقي الدجاني) التعددية السياسية بأنها: مصطلح يعني أولا: الاعتراف بوجود التنوع في مجتمع ما يفضل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة، ويعني ثانيا: احترام هذا التنوع، وقبول ما يترتب علية من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ومن ثم الأولويات، ويعني ثالثا: إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب)[10].

وعند تصنيف الحركات الإسلامية ومفكريها نرى فكر/ متشدد وغير ليبرالي واستبعادي وضد الديمقراطية الليبرالية، وفكر/ معتدل وليبرالي واستيعابي يوائم الديمقراطية الليبرالية مع رؤية شاملة للايديولوجية، ولكيفية تحويلها إلى برنامج عمل حقيقي.

وهنا سنتناول الحركات الإسلامية التي تتبنى الفكر المعتدل، والذي تتحول الدولة الإسلامية فيه إلى هيأة مديرة للصراع.

ونرى: التعددية عند الديانة الإسلامية بمبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الذي يعكس أصل التعددية المؤدية إلى تشكيل الأحزاب السياسية، ويؤسس حسن البنأ- مؤسس حركة الإخوان المسلمين*-عبر قبوله النظري للتأويلات والتفسيرات الاستيعابية والديمقراطية والتعددية السياسية

---

[5] -أ ب "بين الديموقراطية والإسلام"، www.fatwa.islamweb.net، 5-7-2005، اطّلع عليه بتاريخ 20-3-2018. بتصرّف

[6] -سورة الكهف ، آية: 26

[7] -سورة يوسف ، آية: 40.

[8] -د. عبدالجبار فتحي زيدان (15-6-2014)، "الديمقراطية والإسلام"، www.alukah.net، اطّلع عليه بتاريخ 20-3-2018. بتصرّف

[9] - "مفهوم الديمقراطية في الإسلام"، www.islamqa.info، 1-2-2008، اطّلع عليه بتاريخ 20-3-2018. بتصرّف.

[10] - رياض عزيز،العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية،ط1،دار الشؤون الثقافية العامة،1995

*** - حسن البنا (14 أكتوبر 1906- 12 فبراير 1949م) (1324هـ - 1368هـ) واسمه بالكامل حسن أحمد عبد الرحمن محمد البنا الساعاتي هو مؤسس جماعة الإخوان المسلمين سنة 1928 في مصر والمرشد الأول لها ورئيس تحرير أول جريدة أصدرتها الجماعة سنة 1933، نشأ في أسرة متعلمة مهتمة بالإسلام كمنهج حياة حيث كان والده عالماً ومحققاً في علم الحديث، تأثر بالتصوف عن طريق احتكاكه بالشيخ عبد الوهّاب الحصافي**

لميل مستقبلي عند الإخوان للتعددية السياسية والديمقراطية, ويرى: إنّ الدولة الإسلامية لا تقصي تعدد الأحزاب عدا تلك التي تعارض الوحدانية , إذ أنّ عدم شرعية الأحزاب الملحدة لاتتبع من التعدي على حرية التعبير والاجتماع، بل من وقوفها ضد الأغلبية، وحتى الأقلية التي تؤمن بالدين والتدين عموما , لذلك فانّ مثل تلك الأحزاب تكون خارج إجماع المجتمع، ومن ثم مهددة لوحدته، وعليه فانّ اعتماد الإسلام كأساس للحكم وللمجتمع يجعل من معارضته معارضة للمجتمع , وليس جزءا من الحرية.

نستنتج من هذا الرأي: إن (حسن البنأ) لا ينفي قبول التعددية السياسية , إذ إنّ تعدد الآراء وتبني أراء جديدة من خارج الإسلام هو: عمل مشروع, إما الدولة فعليها إن تكون منبثقة من الوفاق الاجتماعي , اذ يشمل النظام السياسي الذي يتصوره (البنأ) على جماعات دينية مختلفة, مثل: المسيحية واليهودية , واللذان يشكلان مع المسلمين وحدة مصالح وإيمان بالله وكتبه، وبذلك يمكن ان تحل النزاعات الدينية في المجتمع بـ(الحوار)[11].

إما الأفراد عند (البنأ) فلهم الحق في التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات الدينية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبصورة مشابهة ,يعتقد سعيد حوى* - كان مرشد الإخوان المسلمين في سوريا واحد المفكرين الإسلاميين البارزين - إنّ الدولة الإسلامية تساوي بين كل مواطنيها، وتمنع عنهم الاستبداد العشوائي، كما يجب إن لا تفرق الدولة بين مواطنيها بسبب الدين أو العرق. أما ممارسة السلطة فيجب إن تقوم على الشورى وحرية الاجتماع, أو بشكل أدق حرية إقامة الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات الأقليات والمجتمع المدني، ويرى - حوى- إنّ نظام الحزب الواحد ليس نظاما إسلاميا ,لذا يجب ان تكون سلطة القانون اعلي سلطة في البلاد، وضرورة ان تحافظ الدول الإسلامية على حرية التعبير سواء الفردية منها أم العامة[12].

وهنا يتفق – حوى- مع ما عبر عنه الدكتور (سعد الدين إبراهيم)، اذ يقول: إن التعددية السياسة هي: (الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق الجماعات والتكوينات، وحق

شيخ الطريقة الحصافية الشاذلية في عام 1923 وكان له أثر كبير في تكوين شخصيته، كما تأثر بعدد من الشيوخ منهم والده الشيخ أحمد والشيخ محمد زهران - صاحب مجلة الإسعاد وصاحب مدرسة الرشاد التي التحق بها لفترة وجيزة بالمحمودية - ومنهم أيضًا الشيخ طنطاوي جوهري صاحب تفسير القرآن الجواهر. https://ar.wikipedia.org › wiki › حسن_البن

[11] - احمد الموصللي،موسوعة الحركات الاسلامية في الطن العربي وايران وتركيا، بيروت،2004، ص128

[*] - ولد سعيد بن محمد ديب بن محمود حوَّى النعيمي - المعروف بسعيد حَّوى- في مدينة حماة بسورية في 28 جمادى الآخر سنة 1354 هـ الموافق ل 27 سبتمبر 1935م)، ونشأ في حماة لعائلة معروفة، فكان والده من رجال حماة، وله مشاركات واسعة في مواجهة الاحتلال الفرنسي لسوريا. وقد توفيت والدة سعيد حوى وهو في الثانية من عمره، فتعهدته جدّته بالتربية والتهذيب. إلى جانب دراسته عمل مع والده منذ صغره على بيع الحبوب والخضار والفاكهة، وكان من صغره مولعاً بالمطالعة والقراءة، وحفظ القرآن، وكانت تتولى تحفيظه سيدة كفيفة من أقربائه.

التحق سعيد حوى بمدرسة ابن رشد الثانوية، وبدا عليه التميز في عدة مجالات أبرزها تمكنه من الخطابة. في هذه الفترة المبكرة من حياته كانت سورية تموج فيها أفكار كثيرة وتيارات فكرية متعددة للقوميين والاشتراكين والبعثيين والإخوان المسلمين، لكن بحكم تكوينه الفكري الديني فقد انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين سنة (1372 هـ الموافق ل 1952م) وهو لا يزال في الصف الأول الثانوي، وللمزيد ينظر الى:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF_%D8%AD%D9%88%D9%89

[12] - احمد الموصللي، مصدر سبق ذكره، ص130.

كل منها في الدفاع عن هويته ومصالحه المشروعة بطرق سلمية عن طريق مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة , يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن)[13].

ويمارس آية الله العظمى السيد (علي السيستاني)* جزءا من التوازن الوظائفي الدقيق بين الدين والسياسية، ففي الوثيقة رقم (7)([1]) يطرح آية الله (علي السيستاني) التصورات العامة لشكل الحكم في العراق قائلا: (ان شكل الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك: أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم).[14]

ويكرس هذا الدور: الاختيار الحر لإدارة الدولة الحديثة، ونقرأ في الوثيقة رقم (23)، والتي تتعلق بتكوين نوع من أنواع المجالس التي ستقوم بكتابة الدستور، اذ يبيّن السيد علي السيستاني انّه: (لا صلاحية لهم في تعيين أعضاء مجالس كتابة الدستور، بل لابد من إجراء الانتخابات العامة لهذا الغرض)[16].

وفي هذا النص نرى أنّ السيد (علي السيستاني) ينظر إلى الانتخابات: كـ(مشروع تنويري)، لدخول المجتمع العراقي إلى حقل التاريخ- الديمقراطية- بكل الانقسامات السياسية والطائفية والقومية والاثنية، فهو يحاول قدر الإمكان إبعاد الحقل الرمزي المقدس عن الحقل السياسي.

وهكذا فقد أدى السيد علي السيستاني دوراً في تشكيل جذور الديمقراطية البسيطة في العراق منذ العام 2003م، حيث طالب بإجراء انتخابات مباشرة على مستوى العراق ككل، رافضاً فكرة إجراء مؤتمرات شعبية محلية بالصيغة (الجفرسونية)* النخبوية، وكذلك كتابة الدستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة، وقدم أنموذجا إسلامياً يتوافق مع العصر، إسلاماً براغماتياً (الدين يؤثر في السياسة. ولكن رجال الدين لا يحكمون)، وفي شباط من العام 2010م، شجع المواطنين على

---

[13] - رياض عزيز،العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذمره،ص164.

*** - السيد علي الحسيني السيستاني (مواليد 9 ربيع الأول 1349) هو المرجع الديني الأكبر للشيعة في العالم، خلفَ أبو القاسم الخوئي في زعامة الحوزة العلمية في النجف، التي هي مدرسة العلوم الدينية الرئيسية لدى الشيعة الإثنا عشرية. ولد في مدينة مشهد في إيران، من أصول عربية إذ يرجع نسبه إلى الإمام الحسين حفيد رسول الإسلام محمد، ويعيش منذ ستين سنة في العراق في مدينة النجف حيث مرقد الامام علي بن أبي طالب ومقرّ الحوزة العلمية. ويعد السيستاني أحد أكبر الشخصيات النافذة في العراق نظراً لامتداد مرجعيته الدينية فكان له دور كبير في كثير من التحولات السياسية بعد تغيير النظام في العام 2003م. وللمزيدبنظر الى : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A**

[14] - النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيسيتاني في المسالة العراقية.

[16] - النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيسيتاني في المسالة العراقية.

*** - مجموعة من المبادئ كان يؤمن بها الرئيس الأمريكي طوماس جفرسن (1943 _ 1826) كمبدأ حقوق الفرد التي لا تسلب ومقت الاستبدادية وإلى غير ذلك من الحقوق التي توجد في إعلان الاستقلال الذي كان جفرسن أهم مؤلفيه . وكان جفرسن يرى أن المجتمع المثالي مجتمع زراعي يتكون من مزارعين مكتفين ذاتيا يحكمهم أرستقراطيون طبيعيون بواسطة مؤسسات جمهورية . وكان يفضل حكما فيداليا ضعيفا تكون السلطة فيه في الدولة والحكومة المحلية وقاية من تسلط واستبداد حكم مركزي .**

https://www.almaany.com › dict › ar-ar › الديموقراطي..

التصويت بوصفه السبيل الوحيد لتحسين أداء الحكومة والبرلمان، ومنع القوى غير الشرعية من السيطرة، فضلاً عن ذلك رفض الانـحياز إلى آية قائمة ضد أخرى، هذا الإجراء أدى إلى ضعف دور رجال الدين السياسي.

وعند دراسة حزب الصدرين الإسلامي، والذي يرفع شعار (المنقذ المنظر للإنسانية) نراه في:

- المادة (7): يتبنى نظرية (الاتجاه والدعم الموضوعي)، والتي تعني إجمالاً: بأنَّ الحزب يجب أنْ يدعم وبكل طاقاته كل أطروحة تكمن فيها المصالح العليا للإسلام والإنسانية والوطن بغضِّ النظر عن مصادر تلك الأطروحات امتثالا لقول أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) الذي قال: ((لا تنظر إلى مَنْ قال، وأنظر إلى ما قال))، وكذلك لقوله: ((أعرف الرجال بالحق، و لا تعرف الحق بالرجال، وكذلك لقوله (عليه السلام):((خذ الحكمة ولو من أهل النفاق))، وبذلك ستتبنني مواقف الحزب على أساس المبادئ الإسلامية الكريمة، والقيم الإنسانية العليا، وأسس المواطنة العادلة، وليس على أساس المصالح الحزبية والقومية والطائفية[17].

- المادة (8): يتبنى الحزب مفهوم (الديمقراطية) في أحكام المباحات ولاختيار أحد البدائل من الاجتهادات المشروعة التي تحتاجها الأمة في المستحدثات ضمن منطقة الفراغ الفقهي. أما في باقي أحكام الإسلام الشرعية الأربعة، وهي (الواجب، المحرم، المستحب، المكروه)، فلا يحقُّ للحزب اتخاذ مواقف مخالفة لأحكام الإسلام امتثالا لقوله تعالى: ((وما كانَ لِمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى اللهُ ورسولُهُ أمراً أنْ يكونَ لهمُ الخِيَرَةُ مِنْ أمرِهم ومَنْ يَعْصِ اللهَ ورسولَهُ فقد ضَلَّ ضلالاً مُبيناً)[18].

المبحث الثاني: الإسلاميون في النظام السياسي الديمقراطي:

وينتقد الحكم الإسلامي وفقا لما يلي:

أولا:القوانين في النظام السياسي الديمقراطي:

على المستوى الإيديولوجي: هنالك ثمة توتر أساس في الأحزاب والحركات الإسلامية بين الفكرة القائلة: أنّ القانون يجب أن يستند إلى كلمة الله، بمعنى: أن يلتزم بـ(الشريعة)، وبين الفكرة القائلة: أنّ القوانين في النظام السياسي الديمقراطي تسن على أساس حكم الغالبية من قبل برلمانات ينتخبها الناس بحرية، إذ لا يمكن لحزب أن يسمى نفسه إسلامياً من ان يحتفظ بدعم الأنصار المسلمين له أن هو تخلى عن الشريعة كأساس للتشريع .

هنا نؤكد: انه لا يوجد فرق بين العدالة الإلهية ومنظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توفرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان، وهذه هي الإلية المتعلقة بالنظام القانوني، وهي واحدة من ثلاث آليات للديمقراطية كما حددها الدكتور (وحيد عبد المجيد*)[19].

---

[17] - السيد محمد باقر الصدر، كتاب فلسفتنا ،ايران، 1979 . ومؤسسة الصدرين على الرابط:
http://alsadrain.com/books/index.htm

[18] - سورة الأحزاب / 36.

*** - رئيس تحرير مجلة "السياسة الدولية" رئيس مركز الأهرام للترجمة والنشر سابقاً حاصل على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة 1992. عمل مديراً لمكتب جريدة \"الحياة\" الدولية بالقاهرة.**

أما الحكومة الإسلامية، فهي كما يراها المرشد الاعلى للثورة الاسلامية (الخميني*) هي: حكومة القانون وليس هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه ,عابثا بأموال الناس ورقابهم، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) وأمير المؤمنين علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه)، وجميع الأمة ما كانوا يملكون العبث بأموال الناس، ولا رقابهم، فالحاكم هو الذي ينهض بكل ما نهض به الرسول (صلى الله عليه وسلم)، لا يزيد ولا ينقص شيئا , فيقيم الحدود كما أقامها الرسول، ويحكم بما انزل الله، ويجمع فضول أموال الناس كما كان ذلك يمارس على عهد الرسول، وينظم بيت المال، ويكون مؤتمن عليه، وإذا خالف الفقيه إحكام الشرع، فأنّه ينعزل تلقائيا عن الولاية لانعدام عنصر الأمانة فيه، وهكذا فانّ الحاكم في الدولة الإسلامية: لاجاهل فيضل بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الخائف للدول فيتخذ قوما غير قوم، ولا المرتشي في الحكم، فيذهب بالحقوق ويقف،[20] كما انّ الحكم ليس غاية في نفسه ، وإنّما هو وسيلة تكون له قيمة مادامت غايته نبيلة , فإذا طلب بعدّه غاية واتخذ لنيل جميع الوسائل , فقد تدنى الى درك الجريمة , وأصبح طلابه في إعداد المجرمين[21].

إن حكومة الإسلام تطمئن الناس وتؤمنهم، ولا تسلبهم أمنهم واطمئنانهم , أي لا يعيش المسلم تحت باسها خائفا يترقب، ويخشى في كل ساعة: إن يهجموا عليه في داره، وينتزعوا منه روحه وأمواله وكل ما لديه، و يقتل الناس على الظنة والتهمة، ويحبس طويلا، وينفى من بلاده[22].

ومن جانب أخر وضح لنا (حسن البنأ) كما ذكرنا سابقا: إن الدولة الإسلامية لا تقصي التعددية السياسية عدا تلك التي تعارض الوحدانية، أي وقوفها ضد أغلبية المجتمع.

ثانيا:المبادئ الإسلامية والديمقراطية:

إن المشكلات الأكثر أهمية هي تلك المنبثقة من الصدام بين المبادئ الاسلامية وبين الديمقراطية , وهنا لا نرى اضطراب في العلاقة بينهما، إذ يرى سماحة السيد (علي السيستاني) انّه لا يصح إن يزج رجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية، بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد والإشراف على اللجان التي تؤلف لإدارة أمور الدولة، وتوفير الأمن والخدمات العامة للأهالي. وثيقة رقم (3)[23].

له عدة مؤلفات من أهمها \"حروب أميركا بين بن لادن وصدام حسين\"، و\"الصراع العربي-الإسرائيلي في انتخابات الرئاسة الأميركية، على الرابط:

https://www.alittihad.ae/wejhatwriter/51/%D8%AF-%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%AF

[19] - رياض عزيز،العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، مصدر سبق ذمره،ص65.

*** - المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في ايران (24 سبتمبر 1902 - 3 يونيو 1989) رجل دين ومرجع ديني وفيلسوف وكاتب وسياسي شيعي إيراني وكان مؤسس جمهورية إيران الإسلامية وقائد الثورة الإسلامية عام 1979 التى شهدت الإطاحة بالملكية البهلوية ومحمد رضا بهلوي، الشاه الأخير في إيران والذي سبقه الشاه رضا بهلوي. بعد الثورة، أصبح روح الله الخميني المرشد الأعلى للبلاد في الفترة من (1979-1989)، وهو منصب تم إنشاؤه في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كأعلى سلطة سياسية ودينية للأمة. وخلفه علي خامنئي في 4 حزيران/يونيو 1989.**

[20] - اية الله الخميني،ولاية الفقيه، ص: 76.

[21] - المصدر نفسه، ص: 76.

[22] - المصدر نفسه ، ص: 96- 97.

[23] - النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقية.

ثالثا : المواطنة:

إما الجدل حول مبدأ (المواطنة) الذي يعدّ هو من ضرورات الديمقراطية، فيكمن في الممارسة العملية للإسلاميين الذين لا يحققوا المساواة بين المواطنين المسلمين وغير المسلمين، وبين الرجل والمرأة .

وعند العودة إلى أطروحات الشهيد محمد باقر الصدر المرجع الشرعي الرئيس والوحيد لحزب الصدرين الإسلامي نرى في أهداف هذا الحزب: التأكيد على أنسنة المجتمع بتبني أيديولوجية الإسلام، والمطالبة بحقوق الشعوب المضطهدة والمستضعفين في الأرض، وتبنى مواقف الحزب الأساسية على أساس المواطنة العادلة.

إما فيما يخص المرأة، فنحن قبالة دولة مؤسسات، فالمرأة لها دورها في المؤسسات كافة وحسب كفاءتها[24].

نلخص إلى: إن الدولة الإسلامية هي دولة ديمقراطية من حيث المبادئ. ولكن العلة تكمن في التطبيق فلم نر حكومة إسلامية عند التطبيق، وذلك نتيجة للفجوة بين الإيديولوجية والتطبيق شانها شان الإيديولوجيات الأخرى، كما إن هنالك أسباب جمة نذكر البعض منها:

أولا: منذ بداية عصر الانقلابات العسكرية اتخذ الشكل السياسي بناء سلطة مركزية في قمة الهرم السياسي من دون تأسيس دولة أو مؤسسات حديثة، وعندما وصلت الأحزاب والجماعات السياسية الإسلامية إلى السلطة لم تستطع ان تؤسس في برامجها ومؤتمراتها نظرية للدولة بوصفها كياناً سياسياً لحفظ السلم الأهلي أو تحرير الدولة من انتمائها الديني أو الطائفي، ولم تتوفر لها القدرة على استيعاب التنوع والتعدد البشري، وكان البديل هو: سعيها الاستحواذ على المؤسسات السياسية والأمنية والثقافية، وهذا خلاف الدولة الإسلامية.

ثانيا: إن التيار الغربي الديمقراطي الليبرالي دعم الأنظمة الاستبدادية التي تقوم على رفض الديمقراطية، ومن جانب أخر: رفض التيار الإسلامي لافتراضه مسبقا: انّه سيكون استبداديا.

إنّ هذه النظم الاستبدادية تركت تراكمات من سلبية الأوضاع المحيطة بها: اقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً الى داخل النفس البشرية ، وبذلك أصبح الصراع بين النفس والمجتمع، وبات الإنسان يعاني الاستبداد والعنف والقسوة التي لا تخلق سوى أجواء الكراهية للاستبداد والعنف والقسوة فحسب، بل تخلق أيضا، وهو ما خبرته شعوب الأرض عموماً: رغبة جامحة للانتقام لمن تعرض لتلك الأحداث، ومن ثمّ يمكن أن يأخذ الضحية الخصائص الاستبدادية والعنف ذاته، والتي تميز بها الجلاد قبل ذلك دون شعور بذلك، وتبرز عليه في عدد التحولات أو عندما يصل إلى السلطة.

ثالثا: إن الدولة الإسلامية تنهى التحكيم إلى حكم الجور في المسائل الحقوقية والجزائية نهيا عاما، ومن رجع إليهم فقد رجع إلى الطاغوت في حكمه. وقد أمر الله إن يكفر به , فالشرع يأمر أن لا نأخذ بما حكم به حكام الجور، فانّ ما يأخذه سحتا، وان كان حقا ثابتا له، وهنا تتمثل مسؤولية المجتمع في: تدمير الحكومة الجائرة عن طريق[25]:

1- مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة.

2 - ترك التعاون معها.

---

[24] - السيد محمد باقر الصدر، كتاب فلسفتنا ،ايران، 1979.

[25] - اية الله الخميني،ولاية الفقيه، ص: 116.

3- الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم .

رابعا: تغييب دور المجتمع:

يؤدي الوعي الاجتماعي إلى السعي لتحقيق الرفاهية، وهي هدف يمكن الوصول إليه عن طريق بناء واستحداث مشاريع الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتحويل التعليم من تعليم اختياري إلى تعليم إجباري، وتأميم الطب، والخدمات الصحية، مع تنمية الخدمات السكنية والشبابية والترويحية. ان مثل هذه الخدمات تعدّ إجراءات تعبوية لها أهميتها في تحقيق هدف الرفاهية الاجتماعية.

أضف إلى ذلك، أن تحقيق الوعي الاجتماعي وعوامل الانتشار الحضاري تؤدي إلى انتشار الأفكار والتجارب، والنظم الجديدة وانتقالها من مجتمع إلى أخر عن طريق الاحتكاك المباشر وغير المباشر[26].

وهنا يتخذ المواطنون قرار المشاركة السياسية بصورة طوعية، وذلك طبقا لرغباتهم وميولهم وتقيمهم للعمل السياسي، فهو قرار تمليه إرادتهم الذاتية التي تقرر على إقدامهم في ممارسة العمل السياسي لمستويات مختلفة[27].

وعليه يمكن القول: أن الأحزاب الإسلامية قد أهملت البدء في عملية التحديث السياسي بصورة تدريجية، ويعرف (ماريون ليفي) التغيير التدريجي: بأنّه (الذي يصيب مؤسسات المجتمع المادية وغير المادية بحيث تكون أكثر كفاءة في أداء مهامها الرامية إلى إشباع الحاجات، وتحقيق الأهداف والطموحات)[28].

فيما يوضح (صاموئيل هنتنكتون) [*]: إن التحديث لا يمكن إن يأخذ طريقه في المجتمع دون وجود التحضّر الذي يتضمّن: الجانب الصناعي والعملية السياسية الديمقراطية، والتعليم، ووسائل الإعلام الجماهيرية[29] ، وهذا سينعكس على المؤسسات السياسية، وطبيعة عملها الذي يتناسب مع اتساع المطالب بالمشاركة السياسية من جانب النخب الجديدة.

إن تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع تكون بمعادلة عكسية بين المشاركة السياسية والتنمية، اذ تكون أحدهما سببًا ونتيجة للأخرى، وهنا سنتناول أثر التنمية في المواطن ومن ثمّ تنامي الوعي لدية للمشاركة السياسية، ومن جانب آخر اثر المشاركة السياسية في تحقيق التنمية.

_أثر التنمية في الموطن:

إن تحقيق التنمية الشاملة يستهدف التحسين المستمر لرفاهية الناس والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية, ومن ثمّ أصبحت حقوق الإنسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش مخاض عملية تنموية شاملة، وأمسى مقياس تقدم أو تأخر المجتمعات يعتمد على مؤشر تطبيق (مفهوم حقوق الإنسان)، لاسيما بعد أن أصبحت التنمية في عمقها الركن

26 المصدر السابق نفسه، ص193.

27 حسين علوان حسين، مصدر سبق ذكره، ص40.

(28) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999، ص151.

(*) صمونيل هنتنكتون (1927 - 2008) كان عالماً سياسياً ومفكر أميركياً محافظاً، صاحب أطروحة صدام الحضارات

29 نقلا عن: حسين علوان حسين، مصدر سبق ذكره، ص151.

الثالث في سلسلة هذه المحطات[30]، وذلك يتطلب: توجيه مجمل الموارد البشرية صوب زيادة مجمل الإنتاج القومي، ومتوسط إنتاج الفرد، وتوزيع الثروة، ومصادر الدخل بالمساواة والعدالة بين المواطنين[31].

وضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل: الغذاء والكساء والسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير... وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه[32].

وعلى هذا الأساس يكمن جوهر الديمقراطية في المشاركة السياسية الفاعلة التي تؤخذ ولا تمنح فتبرز أهميتها لتتضمن كل الحقوق والحريات الأساسية، ومع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور وبذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة[33].

كما انه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة

إن النظام الاجتماعي هو نظام فرعي تابع لنظام حضاري كبير وشامل يتكون من مجموعة نظم ومؤسسات تتعرض مركباتها الجوهرية وأطرها الخارجية للتغير المستمر بمرور الزمن، وهذا التغير يرجع إلى عدة عوامل سببية أهمها: العوامل الطبيعية: كاكتشاف المعادن واستثمارها، وتغيير درجات الحرارة، والعوامل البيئية: كتحويل المهن من مهنة الزراعة إلى مهنة التجارة أو الصناعة، وتحويل النظام السياسي من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي[34].

الخاتمة:

إن الدين الإسلامي هو الإنسانية بكل ما يحمله من قيم ومبادئ لخدمة المجتمع الإنساني ولا بد من اعتماد قيمه في حكم المجتمع بكل جوانبه، ان الأحزاب التي تبنت الإسلام كشعار لها واستلمت السلطة اختلفت تماما في ممارستها للحكم عن الأفكار والنظريات التي وضعها الدين الإسلامي لحكم المجتمع، اذا العلة تكمن في التطبيق والبون الشاسع بين الفكر والواقع ولعل تعليل ذلك يكمن في:

- إن الأحزاب الإسلامية التي أتيحت لها الفرصة في استلام السلطة وحكم الوطن عن طريق استلام مفاصل النظام السياسي اغلبها ان لم نقل كلها أحزاب معارضة للنظم السياسية السابقة لها ولشديد الأسف ان الأخيرة كانت تتمثل بدرجة عالية من الاستبداد والبطش والقهر مما اضطر أحزاب المعارضة ان تكون خارج الوطن وهذا أدى بالنتيجة إلى:
- ان هذه الأحزاب لم تكن بنت المجتمع ولم تعي ماذا يحدث به وماذا يحتاج.

---

30 سمير دياب، مهمة الجيل الرابع من حقوق الإنسان، ينظر: www.iraq-orl.com/PrinterFriendlyVersion.php?id=18956

31 رغد نصيف جاسم، دور المواطنة في بناء الأمن الوطني (العراق أنموذجا) القانون والسياسة، العدد3، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2014، ص421 وما بعدها.

32 السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سبق ذكره.

33 عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد(92)، نيسان 1988، ص85.

34 إحسان محمد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص193.

- وان ولاء هذه الأحزاب للجهة الخارجية التي احتضنتها وقت الشدة وهذا يعد أمرًا طبيعيًا إما بسبب السيطرة الخارجية عليها او الولاء النفسي الضمني.
- إن هذه الأحزاب عاشت عقود طويلة من الزمن في الخوف وبالتالي وعند استلامها السلطة لم تستطع أن تتحرر من الخوف من الأنظمة الاستبدادية السابقة(أساس القيادة هو الشجاعة والمواجهة) وهي ليست من صفات هذه الأحزاب، وللأسف فان صفاتها هي الخوف والهرب بسبب الأوضاع المحيطة بها قبل استلام السلطة، وهذا أدى بالنتيجة إلى:
- عدم تحقيق العدالة الانتقالية التي تبني الأمم وهذا نجده بشكل واضح في دولة جنوب أفريقيا إذ أن (نيلسون مانديلا) كان يمتلك صفة المواجهة والتحدي ودفع ثمنها قبل الوصول للسلطة.
- نتيجة لهذه الأوضاع فان هذه الأحزاب وعند استلامها للسلطة ركزت على تصفية الأنظمة السياسية السابقة لعقود من الزمن وهذا يعني ظلم لكثير من الأبرياء وبالتالي الذي عانى من الاضطهاد أصبح يمارس الاضطهاد ضد الأبرياء وهذا معروف من ناحية الدراسة النفسية، إذ إن الذي يعاني من الاضطهاد يصبح عند ممارسة السلطة بعيدًا عن فهم الواقع كما ينبغي، كما ان هذه الأحزاب لا تمتلك الكاريزمية المناسبة لقيادة البلاد كما حدث مع الإخوان المسلمين عند استلام الحكم في مصر.

أما فيما يخص المجتمع فنتيجة للأنظمة الاستبدادية افتقد المجتمع إلى دوره الاجتماعي المستقل، وأصبح قوة خاملة بمعايير العقل السياسي، وان السلطة المستبدة أدخلت البنية المجتمعية في مرحلة (العبودية المعممة)، وفيها تكون الجماهير خاضعة، قطيعية، عدوانية، وهذا يعود إلى فشل قيام دولة بالمعنى القانوني والسياسي، وجعل تشكيل الدولة مأزقاً بنيوياً.

كما ان مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية هو تحقيق التنمية في المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، إن المشاركة السياسية وتوسّع نطاقها سوى بزيادة عدد الأفراد والقوى الاجتماعية المشاركة أو بتعدد وتنوّع القنوات التي تمكن المواطنين منها، فضلاً عن الأدوات التي تستخدم لمعالجة الأزمات التي تنجم عنها، باتت معيار تدلل عن النمو السياسي الذي يطرأ على الأنظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى نظم متقدمة ونظم تقليدية[35].

Abstract:

The government of Islam reassures and believes in the people, and does not rob them of their security and reassurance, that is, the Muslim does not live under her fearful fear and anticipation, and fears every hour: if they attack him in his house, and take away his soul and money and all that he has, and kill people on suspicion and the charge, and long imprisoned, He is exiled from his country.

As for society, it is a legacy of authoritarian regimes. The society lacked its independent social role and became an inert force by the standards of political reason. The establishment of a state in the legal and political sense, and make the formation of the state structural impasse.

[35] **حسين علوان، مصدر سبق ذكره، ص3.**